

المستخلص

ناقشت الأطروحة الاحتلال العثمانية والبريطانية وسيطرتها على منطقة اعالي البحر لمنطقة الخليج العربي وتأثيرها على الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت وما قامت به السياسة البريطانية بعد اكتشاف النفط .

جاءت قرارات الدول الاستعمارية التي فرضت هيمنتها بشكل متعاقب على منطقة الخليج العربي لتكون الشرارة الأولى لظهور الخلافات حول الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت , وعدم الاتفاق حول تنظيم استخدامات خطوط الملاحة في المناطق البحرية المشتركة بينهما, فعقدت اتفاقيات ومراسلات بين البلدين , والتي تولت ترسيم مناطق الحدود الدولية .

غير أن تلك المراسلات لم تسلم من العيوب والمآخذ سواء ما تعلق منها بتحديد أطرافها أو ما نتج من آثارها أو في سعيها لحل ما استغل من مشاكل الحدود البحرية بين العراق والكويت , إلا أن السياسة الخاطئة التي اتبعتها النظام البائد في العراق وقيامه باحتلال الكويت عام 1990 , واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991, وما تبع ذلك من صدور قرارات لمجلس الأمن بحق العراق والتي تمخض عنها آثار سلبية على العراق سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا .

ان قرارات مجلس الامن فرضت على العراق بترسيم حدوده الدولية البرية والبحرية مع الكويت , و تنفيذ العقوبات المستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

بعد العام 2003م جاءت قناعة البلدين بضرورة تغليب المصالح المشتركة والوصول إلى اتفاق يكون من شأنه إحياء الأمل بعلاقات حسن الجوار وتحقيق تعاون ثنائي ينهي الخلافات حول السيادة على مناطق الحدود البحرية , وعقد اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله عام 2013 بين العراق والكويت , وتم بحث الاتفاقية ومدى مطابقتها للاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 وكيفية تنظيمها للملاحة في خور عبدالله .

فيما يخص العلاقات السياسية بين البلدين وكيفية تطويرها ونموها اثر تبادل الزيارات بين القيادة السياسية العراقية والكويتية وحضور مؤتمر القمة عام 2012.

اما العلاقات الاقتصادية واهمية الدعم الكويتي للعراق وحل المشاكل العالقة بين البلدين ومنها مسالة الديون والتعويضات التي الزمت العراق بالإيفاء بها وتحمل العراق نتيجة للسياسة الخاطئة التي ارتكبها النظام السابق , لذا فعلى الكويت فتح صفحة جديدة وحل كافة المشكل العالقة بين البلدين .

في هذه الاطروحة تم استخدام المنهج التاريخي الذي يهتم بدراسة الصراع في منطقة اعالي البحار لمنطقة الخليج العربي, اضافة الى النهج القانوني لاتفاقية تنظيم الملاحة لخور عبدالله لعام 2013 ومدى تطابقها مع القانون الدولي.

ويتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول , ففي المقدمة , تم استعراض اهمية البحث والفرضية والمنهج العلمي ومشكلة البحث .وفي الفصل الاول تم التطرق لتاصيل التاريخي للصراع الدولي في منطقة البحر العالي للخليج العربي. اماالفصل الثاني تناولنا فيه ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت طبقا للاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الامن. وفي الفصل الثالث اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبدالله وابعاد العلاقات العراقية الكويتية بعد العام 2003.,.

وانتهى البحث بخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات التي توصلنا لها في الاطروحة مع مجموعة من التوصيات هي السبيل لحل المشاكل العالقة وتطور العلاقات واستمراريتها بالعراق والكويت.